مصطلحا الكلام والجملة
في النّحو العربي بين الإئتلاف والإختلاف

الطالب: هواري النّاصر **إشراف الدكتور: غانم حنجار**

جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ الجزائر **جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ الجزائر**

يستهدف هذا البحث الوقوف على الدّلالة الاصطلاحية لكلّ من مصطلح: الجملة والكلام، لما بينهما من خلاف قديم بين المدارس، والأعلام المجتهدين، ومن حقّ قارئ اليوم أن يبني فهمه على حدّ حاسم تزكّيه المبررات الإقناعية المؤصّلة بدليل المنطق والمعقولية ما دامت الظّواهر النّحوية مقرّرات حاصلة بالنّظر، والقياس في الطّروح اللّغوية ذات التوجّه اللّساني. فهل يعدّ الخلاف أصوليا في الفكر النّحوي العربي، أم مجرد اجتهاد لا يحظى باعتبار؟ وهل يقبل الذوق القرائي المعاصر هذا التمايز؟ ذلك ما تودّ الدّراسة معالجته وفق تصوّر يحيل إلى قناعة بحثية.

الكلمات المفتاحية: النحو؛ المنطق؛ الإقناع؛ التوجه اللساني؛ الجملة؛ الكلمة؛ الخلاف؛ الذوق؛ القراءة.

Utterance and Sentence Concepts
In the Arabic Grammar between Coalition and Divergence

Abstract: This research aims to find out the idiomatic connotation of each of the terms: sentence and utterance, because of the old disagreement between different schools and eminent theorists. It is the right of today's reader to base his understanding on a decisive point that the persuasive justifications rooted in the evidence of logic and rationality as long as the syntactic phenomena are decisions taking place by consideration, And the analogy in the linguistic propositions with a linguistic orientation. So is the dispute considered fundamentalist in Arab grammatical thought, or is it just an unpredictable ijtihad/diligence? Does contemporary reading taste accept this distinction? This is what the study wishes to treat according to a vision that refers to a research conviction.

Keywords: Grammar, logic, persuasion, linguistic orientation, sentence, word, disagreement, taste, reading

الكلام والجملة مصطلحان أصيلان في الدرس النحوي العربي، لا يكاد يخلو مؤلّف نحوي من الإشارة إليهما باعتبارهما مفهومين يحيلان إلى تركيب لغوي أساسي في النصّ.

1- **الكلام.** أ –الكلمة في الفهم المعجمي.

تاريخ تسليم البحث: 22 جانفي 2017.

تاريخ قبول البحث: 12 جوان 2017.

الكلام: ورد في كتاب العين« كلم الكلْم: الجَرح، والجميع: الكُلُوم، كلَمته أكلَمه كَلْما، وأنا كَالِم وهو مكلوم؛ أي: جرحته، وكليمُك الذي يكلّمك وتكلِّمه. والكَلِمة لغة حجازية، والكِلْمة تميمية، والجميع الكَلِم والكِلَم[1] » .

وجاء في المقاييس.«كلم: الكاف، واللّام، والميم أصلان: أحدهما يدلّ على نُطق مفهم، والآخر على جراح. فالأوّل الكلامُ، تقول: كلّمته، أُكلِّمُهُ تكليماً، وهو كليمي إذا كَلَّمَكَ أو كلَّمتَه، ثمّ يتّسعون فيسمّون اللّفظةَ الواحدة المُفهِمةَ كلمةَ، ...والأصل الآخر الكَلْمُ وهو الجُرحُ[2]».

مادة (ك ل م) في المعاجم من الفعل كَلَمَ وتعني جرح، ومنه يشتق الفعل كلَّم المضعّف والمراد به النطق بألفاظ مفهمة يريدها المتكلم، ويعيها السّامع.

ذكر ابن جنّي في مؤلّفه الخصائص تقليبات (ك ل م) في قوله: «أمّا (ك ل م) فهذه أيضا حالها، كذلك أنّها حيث تقلبت فمعناها الدّلالة على الشدّة، والقوة، والمستعمل منها أصول خمسة وهي: (ك ل م)، (ك م ل)، (ل ك م)، (م ك ل)، (م ل ك)وأهملت منه (ل م ك) فلم تأت في ثبت»[3] ثمّ يفصّل في هذه التقليبات«فمن ذلك الأصل الأول: (ك ل م) منه الكَلْم الجرح للشدّة التي فيه ...والكلام ما غلظ من الأرض، وذلك لشدّته وقوته»[4]

(ك م ل): «من ذلك كَمُل الشيء، وكَمُل وكَمِل فهو كامل، وكميل، وعليه بقية تصرّفه، والتقاؤهما أنّ الشّيء إذا تمّ وكَمُل كان حينئذ أقوى وأشدّ منه إذا كان ناقصا »[5]

(ل ك م): «منه اللَّكم إذا وجأت الرَّجل، ونحوه، ولا شكّ في شدّة ما هذه سبيله »[6]

(م ك ل): «منه بئر مِكوَل إذا قلّ ماؤها ... فإذا قلّ ماؤها كُرِه موردها وجفا جانبها وتلك شدّة ظاهرة »[7] .

(م ل ك)«من ذلك مَلَكت العجين، إذا أنعمت عجنه فاشتدّ وقوي ...ومنه المُلك لما يعطي صاحبه من القوّة والغلبة»[8]

ومادة (ك ل م) حيث اجتمعت دلّت على القوة والشدّة.

ب – الكلمة في السّياق الدّيني.

الكلمة: استُخدمت لفظة (الكلمة) في أحيان كثيرة للدّلالة على معنى الجملة التامة الفائدة، ومن ذلك ما ورد في الخطاب القرآني كقوله تعالى: ﴿ **وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلعُلۡيَا**﴾[9]وهي كلمة التوحيد(لا أله إلا الله). وفي قوله: ﴿ **حَتَّىٰٓ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ ٱلمَوتُ قَالَ رَبِّ ٱرجِعُونِ، لَعَلِّي أَعمَلُ صَٰلِحا فِيمَا تَرَكتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرزَخٌ إِلَىٰ يَومِ يُبعَثُونَ**﴾[10] ، ولفظة كلمة في هذه الآية تشير إلى قوله: رب ارجعون . كما ورد استعمال الكلمة بمعنى الجملة في قوله صلى الله عليه وسلم في الشّعر: «أشعر كلمة قالها الشّاعر كلمة لبيد »[11] مشيرا إلى صدر بيته .

ألاَ كلُّ شيءٍ ما خلا اللهُ باطلُ   وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ.[12]

وتوسعت دلالة الكلمة لتتجاوز الجملة إلى النّص، ومن ذلك قولهم ألقى الرجل كلمة، وأدلى الرئيس بكلمة وكلّها تدلّ على كلام مطوّل. فالكلمة سواء بالمعنى المعجمي المراد به اللفظة الواحدة، أم المعنى الدّال على التركيب يجب أن تكون ذات فائدة.

ج – الكلمة في الاجتهاد النّحوي.

للكلمة تعاريف متعددة، من أشهرها ما ساقه الزّمخشري(ت 539 ه) في قوله: «الكلمة هي اللفظة الدّالة على معنى مفرد بالوضع »[13] وقدّم ابن يعيش (ت 538ه) شرحا لقول الزّمخشري مفاده اللفظة جنس الكلمة، وذلك أنّها تشمل المهمل، والمستعمل منها، فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى. ويسمى لفظة لأنه مجموعة حروف ملفوظ بها فكلّ كلمة لفظة وليس كلّ لفظة كلمة، وبذلك يصلح أن تطلق الكلمة على كلّ من الاسم، والفعل، والحرف.

أمّا ابن هشام (ت 761ه) فيعرّف«الكلمة بأنّها قول مفرد[14]»، ويقدّم شرحا لتعريفه فيبيّن أنّ المراد بالقول اللّفظ الدّال على معنى كرجل، وفرس، والمراد باللّفظ هو الصّوت المشتمل على بعض الحروف سواء دلّ على معنى ك(زيد)، أم لم يدل ك (ديز)، وتبيّن أنّ كلّ قول لفظ، ولا ينعكس، وأمّا المراد بالمفرد مالا يدلّ جزؤه على جزء معناه، فالاسم كزيد إذا أُفرِدَت أجزاؤه لا تدلّ على جزء مما يدلّ عليه[15].

والملاحظ أنّ تعريف ابن هشام لا يختلف كثيرا من حيث الصياغة عن تعريف الزّمخشري، والفرق بينهما أنّ الزّمخشري استعمل اللفظ، وابن هشام استعمل القول، وفي ذلك يقول: «فإن قلت: فلِمَ عدلت عن اللفظ إلى القول؟ قلتُ: لأنّ اللّفظ جنس بعيد، لِإنطلاقه على المهمل، والمستعمل كما ذكرنا، والقول جنس قريب، لِإختصاصه بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر»[16].

أمّا السّيوطي (ت 911ه) فيقول: « وقد اختلفت عباراتهم في حدّ الكلمة اصطلاحا، وأحسن حدودها قول مستقل، أو منوي معه »[17] مشيرا بقوله (منوي معه) إلى الضّمائر المستترة فالملاحظ في قوله (مستقل) أنّه أخرج من تعريفه أبعاض الكلمات الدّالة على معنى كحروف المضارعة، والنّسبة فليست بكلمات لعدم استقلاليتها، ويرى ابن عقيل (ت 769ه) في شرحه لألفية ابن مالك«أنها اللّفظ الموضوع لمعنى مفرد »[18] فبذكره الموضوع لمعنى أخرج المهمل من تعريفه، وفي قوله مفرد أخرج الكلام لأنّه وضع لمعنى غير مفرد .

من خلال التعريفات التي ساقها النّحاة العرب القدامى للكلمة نجدهم يتّفقون في كونها وضعت لمعنى وهذا لتوضيح أنّها خاصّة بالمستعمل من الألفاظ، وإخراج المركبات

الصّوتية التّي لا دلالة لها في العربية، ورغم أنّ ابن هشام أدرك الفرق بين اللّفظ، والقول إلاّ أنّ سابقيه منهم من استعمل اللفظ، ومنهم من استعمل القول وكلاهما يقصد مركبا صوتيا مستعمله، ومهمله وقيّدوه بالمفرد حتى تخرج منه المركبات التي يستقل جزؤها بمعنى عن مركبها، وهو ذات المفهوم الوارد في الدلالة اللّغوية للكلمة المشتقة من الفعل المضعّف كلّم.

أمّا إذا صرفنا النّظر عن مصطلح الكلمة إلى الكلام، فإنّ التمايز والخلاف قائم بشأنه عند أهل الاختصاص، ولا سيّما الصيارفة. فمصطلح الكـلام عند ابن فارس(ت 390ه)يعني «ما سُمع وفُهم وذلك قولنا: قام زيد وذهب عمرو. وقال قوم: الكلام حروف مؤلّفة دالة على معنى. والقولان عندنا متقاربان، لأنّ المسموع المفهوم لا يكاد يكون بحروف مؤلّفة تدل على معنى» [19] وهذا يعني أنّ الكلام مرتبط بالمتلقي، فلا معني للكلام إذا لم يعيه السّامع، فيما يعرفه الزمخشري(ت 538ه) بأنّه «مركّب من كلمتين أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة»[20]، فالزمخشري يشترط التركيب المقترن بالإسناد، الذي يحيل إلى ميلاد الجملة.

أمّا ابن جنّي(ت 392ه) فالكلام لديه«كلّ لفظ مبسّط مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو(زيد أخوك) و(قام زيد)...» [21].فهنا يستنبط فهما خاصّا للكلام؛ إذ يضع له شروطا متمثلة في البساطة، والاستقلال، والإفادة، وهذه الشروط إذا ما توافرت صار التركيب جملة. وهذه الجملة البسيطة، المستقلة، والتّي نسميها الصغرى لا تخلو من الإسناد، والإفادة، فيما يرى ابن الأنبا ري(ت 577ه) أنّ الكلام « ما كان من الحروف دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه»[22]. فالدلالة، والتأليف، والفائدة، هي شروط وضعها ابن الأنبا ري، والتأليف يعني أن الكلام هو تركيب دال على معنى تام الفائدة، ويركزّ ابن هشام (ت 761ه) على الفائدة والقصدية في تعريفه للكلام بقوله: «هو القول المفيد بالقصد »[23]

ما يستنتج من التعريفات السابقة هو وجود شروط تتحقق بها دلالة الكلام كونه تركيبا وهي التأليف، والقصد، والإسناد، والفائدة يلتقي فيها مصطلح الكلام مع مصطلح الكلمة، غير أنّ المعنى في الكلام لا بد أن يكون مفيدا فائدة تامة يحسن السكوت عليها من المتكلم والسامع أيضا، إلى هنا يبدو النّحاة قد حقّقوا إجماعا حول تحديد مدلول الكلام، في حين أنّ الفائدة المسكوت عنها تبدو محل خلاف كون ابن هشام أدخل مصطلح القصد، والذي يسميه ابن جني الغرض، هذا الأخير يتحقق إذا كان المتكلم يريد أن يبلغ السامع شيئا أو فكرة جديدة ومن هنا يظهر أنّ ابن هشام قد أخرج من تعريفه البديهيات فإنّها لا تفيد للسامع شيئا جديدا كقولنا: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وكذا كلام النائم، والمجنون؛ حتى وإن حصل منه المعنى الذي

يحسن السكوت عليه، وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه لكنّه غير مقصود بالإفادة، وحينئذ لا يكون كلاما [24] .ولكن لا يمكن أن نخرج منها حالات التذكير مثلا لمن نسي، أو غفل عن شيء ما. أمّا مصطلح (الكـلم) الذّي استعمله سيبويه للدلالة على الكلمة في قوله: «الكلم اسم وفعل وحرف»[25] ولم يستعمل (الكلام)، وإن كان مصطلح (الكَلِم) عند سيبويه شاملا للكلمة المفردة وللتركيب ذلك أنّه لم يخصّص منه شيئا؛ بمعنى أنّه عبّر به عن كلّ ملفوظ سواء كان مفردا، أم تركيبا، ويعرّف ابن الأنبا ري الكَلِم بأنّه«اسم جنس واحده كلمة كقولك: نبقة ونبق، ولبنة ولبن ...والكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد »[26] ويذهب بن عقيل المذهب نفسه، ويضيف أنّه ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر [27] وقد دلّل على اجتماع الكلم والكلام بـ: (قد قام زيد) فقد تكوّن هذا التركيب من ثلاث كلمات، أفادت إفادة تامّة يحسن السكوت عليها، ثمّ مثّل لانفراد الكَلِم بقوله: إن قام زيد فلم يكن هذا المثال ونحوه كلاما لأنّه لا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ومثل انفراد الكلام بقوله: (زيد قائم) . فهذا المثال ونحوه ليس كلما لأنّه لم يتكون من ثلاث.

2- **الجملـة** أ- الدّلالة اللّغويـة.

في معجم العين « والجملة: جماعة كلّ شيء بكماله من الحساب وغيره، وأجملت له الحساب والكلام من الجملة » [28]

وفي المقاييس جمل: الجيم، والميم، واللّام أصلان: أحدهما تَجَمُّع، وعِظَمُ الخَلقِ، والآخر حُسْنٌ. فالأوّل قولك: أجملتُ الشّيءَ، وهذه جملة الشّيء، وأجملتُهُ حصَّلتُهُ...[29]»

وفي اللّسان« الجملة: واحدة الجُمَل، والجُملةُ جماعةُ الشّيءِ: جمَعَهُ عن تفرقةٍ، وأجملَ له الحسابَ كذلك، والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال أجملْت له الحسابَ، والكلامَ » [30].

هذه الدلالات اللغوية توحي بأن الجملة ضمّ أجزاء الشيء إلى بعضها، للحصول على شيء واحد تامّ، وهذا ذاته جملة الكلام التّي أجزاؤها الألفاظ، أو الكلمات المفردة.

ب - الفهم النحوي لمصطلح الجملة.

مصطلح الجملة لم يعرفه النّحو العربي القديم في بداياته الأولى، وأقدم ما وصلنا عنه أنّ المبرّد (ت 275هـ) ذكره في باب الفاعل من كتابه المقتضب بقوله: « وإنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو، والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب » [31] .وهذا لا يعني أنّ الجملة لم ترد قبل المبرّد بوصفها مفهوما، فسيبويه يتعرّض لهذا المفهوم في باب المسند والمسند إليه بقوله: «هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء » [32]، وحتّى إذا عدنا

إلى تعريف سيبويه للكلام فنجده يتضمّن معنى الجملة ذلك « أنّ في مصطلح الكلام ما يقوم مقام الجملة بالمعنى الاصطلاحي، علما بأنّ الدلالات الاصطلاحية للكلام متعددة عند سيبويه بيد أنّها قد تشترك بمعنى جامع، وهو ما كان منه ذا فائدة » [33]

فالجملة هي التركيب الذي يشمل ركنيين أساسيين هما المسند والمسند إليه اللذين تربطهما علاقة الإسناد وبدونهما لا تنعقد الجملة .

لقد تنبّه اللغويون العرب القدامى إلى أهمية العملية الإسنادية ومكانتها في بنية الخطاب التواصلي، لما لها في ضبط المقولات النحوية وحدّوها حدّا دقيقا فهذا الخليل يذكر« أن الكلام سند ومسند كقولك: عبد الله رجل صالح . فعبد الله سند و(رجل صالح) سند إليه[34] » ، وهو نفسه ما ذهب إليه تلميذه سيبويه حين أكّد على العلاقة بين المسند والمسند إليه، وهذا يؤكّد حتمية العلاقة الإسنادية بين ركني الجملة لأنّ انعدام العلاقة يعدم دلالة التركيب . ولذلك يعرف النحويون الإسناد بأنّه عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة.

3- **علاقة الجملة بالكلام.**

علاقة الجملة بالكلام في التراث النّحوي العربي تتلخّص في اتجاهين رئيسين.

أولهما: اتجاه يجعل الجملة مرادفة للكلام، ومن هؤلاء ابن جنّي، والزّمخشري، والجملة عند هؤلاء هي اللفظ الدّال على معنى يحسن السكوت عليه؛ إذ يقول ابن جنّي معبّرا عن هذا الاتجاه: «أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل نحو زيد أخوك، وقام محمد وضُرِب سعيد، وفي الدار أبوك. وصه، ومه، وروید، وحاء، وعاء في الأصوات، وحس، ولب، وأف، وأوه، فكلّ لفظ استقل بنفسه، وجُنيَت منه ثمرة معناه فهو كلام » [35] ويقول صاحب المفصّل في حدّه للكلام بأنّه«المركّب من كلمتين أُسندَت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتّى إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضُرِب زيد، وانطلق بكر وتسمى الجملة » [36] فقد جعل الجملة والكلام مترادفين« والشّيء لا يُسمى بالشيء إلاّ إذا كان مرادفا له»[37]

والاتجاه الثاني: يفرّق بين الجملة والكلام، ويرى مفهوم الجملة أوسع دلالة من مفهوم الكلام؛ إذ الجملة عند أصحاب هذا الاتجاه هي « ما تضمّن جزأين لعوامل الأسماء تسلّط على لفظهما أو لفظ أحدهما»[38] أي أنّها المركب الإسنادي سواء أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها أم لم يفد، وبذلك لا يُشترط في الجملة ما يُشترط في الكلام من حصول الفائدة، ويُعتبر ابن هشام أكثر أصحاب هذا الاتجاه تفصيلا في قضية الجملة فيعرّفها بأنها« الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ والخبر كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرب اللّص، وأقائم الزيدان، وكان زيد قائما، وظننته قائم» [39]، ورغم كون هذه الأمثلة التي ساقها ينطبق عليها

تعريف الكلام لحصول الفائدة منها، إلاّ أنّه يستدرك ذلك ويؤكّد أنّ القصد من هذه الأمثلة هو الإشارة إلى الإسناد وليس الدلالة على الإفادة، ثم يؤكّد هذه التفرقة بين المدلولين بقوله: «وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل، فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويُسمى جملة، والصواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشّرط، وجملة جواب الشّرط، وجملة الصّلة وكلّ ذلك ليس مفيدا، فليس كلاما »[40] .

هذان الاتجاهان هما الأبرز في تحديد مفهوم الجملة، والمتأمل فيما ذهبا إليه يلحظ بينهما نقاط اتفاق شأنها شأن نقاط الخلاف التي تطبع الرأيين، وما اختلفا فيه هو أنّ الاتجاه الأول اعتبر المحور الذي تدور عليه الجملة وجودا، أو عدما هو الفائدة التامة وحدها، إذ بنوا قناعتهم على فهم مفاده أنّ الجملة تعبير لغوي؛ أي نص يحمل القصدية التّي هي وظيفة أساسية في التّداول اللّغوي قديما، وحديثا ولا سيما ابن جني القائل بأنّ اللغة أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم، فالأغراض هنا القصدية التّي منها الفائدة، «وهكذا يمكن أن يوصف هذا الاتجاه بأنّه اتجاه معنوي كيفي في معالجته لمفهوم الجملة »[41] في حين أنّ الاتجاه الثاني لم يهتم بالفائدة، وإنما اهتم بمكوّنات الجملة، وشكلها التركيبي، ورأى في ذلك أنّه لا بدّ من توفر ركنين أساسين، هما المسند، والمسند إليه بصرف النظر عما إذا كان وجودهما يحقق الفائدة التامة، أولا يحققها « ومن ثم يمكن أن يوصف هذا الاتجاه بأنه اتجاه شكلي كمّي »[42] وما يمكن أن يلتقي فيه الاتجاهان هو مسألة العموم الخاصة بالجملة، والخصوص التي يتميز بها الكلام من ذلك اعتراف الاتجاه الثاني أن كلّ كلام جملة ولا ينعكس، فأصحاب الاتجاه الأول لا ينظرون إلى الجملة كونها نموذجا تركيبيا فقط، وإنّما يحددونها من حيث إنّها حدثٌ لغوّي يؤدي دلالة تتم من خلاله الفائدة، بينما أصحاب الاتجاه الثاني يصفون الشّكل التّركيبي للجملة باشتراط العنصرين الأساسيين، سواء تمت الفائدة أم لم تتم، حتى ولو ذهب بهم ذلك حدّ الافتراض والتقدير، مما يجعلهم يقبلون بالحدث اللّغوي وهو نقطة التقائهم بالاتجاه الأول.

إنّ التركيب «الذي ينعقد به الكلام، وتحصل منه الفائدة يتكون من اسمين، أو من فعل واسم، أومن جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء، أو من حرف واسم »[43] إنّ هذه النماذج الثمانية للكلام تحصل منها الفائدة، وهي نفسها نماذج للجملة عند أصحاب الاتجاه الثاني باعتبار أنّ كلّ كلام جملة، وليس العكس، وإذا لاحظنا النموذج الأخير (حرف واسم) كجملة النداء نحو قولنا: (يا زيد) فإنّها لا تنطبق عليها مقولة الاتجاه الثاني، فهي كلام لحصول الفائدة، لكنّها ليست جملة؛ لأنّها لا تتوفر على عنصري الإسناد، وأمام هذا التناقض البيّن لجأ أنصار هذا الاتجاه إلى البحث عن ركني الإسناد

في هذه الجمل، فلجأوا إلى تقديرات خارجة عن نطاق الحدث اللّغوي المتمثّل في (يا زيد) بتقديرهم لجملة (أدعو زيدا) التّي تحقق ركني الإسناد.

والواقع أنّ جملتي (يا زيد) و(أدعو زيدا) بينهما فرق من حيث دلالة الحدث اللّغوي، فالأولى جملة إنشائية لا مجال للحكم عليها صدقا، أو كذبا، بينما جملة (أدعو زيدا) جملة خبرية تحتمل الصّدق، والكذب.

أمّا من حيث الموقف اللّغوي الذي يستعمل فيه كلّ من التعبيرين فجملة (يا زيد) تعبير يمثل ثنائية الأطراف المشاركة في الحدث اللّغوي وهما المنادِي، والمنادَى (زيد)، في حين أنّ الجملة (أدعو زيدا) تشير إلى ثلاثة أطراف في هذا الموقف هم. المتكلم، والمخاطَب والمتحدَّث عنه[44].

ويذكر السّيوطي في باب الجملة بعد أن استعرض رأي الاتجاهين بقوله: « وعلى هذا فحدّ الجملة القول المركب كما أفصح به شيخنا العلامة الكافيجي في شرح القواعد، ثم اختار الترادف قال: لأنّنا نعلم بالضرورة أنّ كلّ مركب لا يُطلق عليه الجملة، وسبقه إلى اختيار ذلك ناظر الجيش وقال: إنّه الذي يقتضيه كلام النحاة. قال: وأمّا إطلاق الجملة على ما ذُكر من الواقعة شرطا، أو جوابا، أو صلة فإطلاق مجازي، لأنّ كلّ منها كان جملة قبل. فأُطلِقت عليه الجملة باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين، نظرا إلى أنّهم كانوا كذلك »[45]، فالسّيوطي واستنادا لآراء شيوخه ذهب مذهب التّرادف مع تعليله لموقف ابن هشام من جملة الشرط، وجملة جواب الشرط. إنّ الأصل فيها جملة تامة الفائدة . وأمام هذه الآراء تتضح لنا ثلاثة مصطلحات تدور حولها إشكالية العلاقة بين الجملة، والكلام هي: الكلام، والجملة، والقول واردة على شكل ثنائيات هي: (كلام، قول).(جملة، كلام) (قول، جملة) فالكلام هو كلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهذا الرّأي المتفق عليه من الجمهور «وأمّا القول فهو كلّ لفظ مَذَل به اللسان، تامّا كان أو ناقصا »[46] .فالتّام هو المفيد، والناقص ما كان بضد ذلك. وعليه فكلّ كلام قول، وليس العكس، وأمّا الجملة فهي المركب الإسنادي سواء أفاد فائدة تامة أم لم يفد، وإذا حاولنا ربط هذه المصطلحات الثلاثة فإننا نجد أنّ: القول يتضمن الكلام، ذلك أنّ الكلام هو قول مفيد وهذا رأي الجمهور. وبالمقابل فإنّه حسب الاتجاه الذي يفرّق بين الجملة، والكلام، فإنّ الجملة تتضمّن الكلام كونّها أعم منه، وهو قول ابن هشام فنحصل إذن على:

(قول، كلام) ⟵ علاقة تضمّن .

(جملة، كلام) ⟵ علاقة تضمّن

من هذين المعطيين نحصل على علاقة أخرى بين (القول، والجملة) هي المساواة، لأنّ كليهما يتضمّن الكلام. (قول، جملة) ⟵ مساواة.

فإذا افترضنا صحة هذه النتيجة. هذا يعني أنّ القول، والجملة متساويان، والواقع غير ذلك لأنّ شرط الجملة هو توفر ركني الإسناد وشرط القول هو اللفظ مفردا كان أم مركبا، ومن هنا تنتفي مقولة الجملة أعم من الكلام والأرجح أنّ الجملة مرادفة للكلام.

مراجع البحث وإحالاته:

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2005، ص: 852

2- ابن فارس، معجم المقاييس في اللّغة، تح: شهاب الدّين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 2011، ص: 906

3- ابن جني، الخصائص، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط 2007، ج 1، ص: 47

4- المرجع نفسه: ج1، ص: 48

5 - نفسه: ج1، ص: 52

6- نفسه، ج1، ص: 52

7- نفسه، ج1، ص: 53

8- نفسه، ج1، ص: 53

9- سورة التوبة، الآية 40:

10- سورة المؤمنون، الآية: 99-100

11 - البخاري، صحيح البخاري، ترقيم وترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار التقوى، القاهرة، مصر، ط1، 2012، حديث رقم: 3841، ص: 477

12- لبيد بن ربيعة، ديوان لبيد، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط، ص: 132

13- الزمخشري، المفصل في العربية، بذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصّل لمحمد النفساني، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ط1 -2006- ص: 5

14- ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محي الدين عبد الحميد، دار رحاب، د ط، ص: 17

15 - ينظر المرجع نفسه، ص: 17

16- ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص: 18

17- السيوطي، همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت 1992 ص: 04

18- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة الهداية، بيروت، لبنان، د ط، ص: 10

19- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993، ص: 81

20-الزمخشري، المفصل في علم العربية، وبذيله المفضل في شرح المفصل، لمحمد النعساني، المكتبة العصرية، بيروت، ط2006، ص: 8

21- ابن جني، الخصائص، تح: الشر بيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط2007، ج1، ص: 54

22- ابن الأنبا ري، أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2010، ص: 23

23- ابن هشام، مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب، تح: ح فاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1991، ج2، ص: 05

24- ينظر: الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، دار السلام، القاهرة، مصر، ط3، 2010، ج2، ص:798

25- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، لبنان، د ط، ج1، ص: 38

26- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 23

27- ينظر شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص: 11

28- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2005، ص: 155

- أحمد بن فارس، معجم المقاييس في اللّغة، ص: 29225

30- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، مجلد1، ص: 203.

31-المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط1، 1994، ج1، ص: 146

32- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، لبنان، دط، دت، ج1، ص: 47

33- حسن عبد الغني، جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 2007 ص: 28

- الخليل، العين، ص: 34449

35- ابن جني، الخصائص، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، مصر، دط، 2006، ج1، ص: 54

36-الزمخشري، المفصل، وبذيله المفضل في شرح أبيات المفصّل لمحمد النفساني، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص: 8

37- الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب، دار السلام، القاهرة، مصر، ط3، 2010، ص: 799

38 - نفسه، ص: 799

39 - ابن هشام، مغني اللبيب، تح: ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1991، ج2، ص: 5

40 - نفسه، ص: 5

41 - علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للتوزيع والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص: 24

42 - نفسه، ص: 24

43 - نفسه، ص: 26

44 - علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص: 27

45 - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان دط، 1992، ص: 37

46 - ابن جني، الخصائص، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، مصر، دط، 2007، ج1، ص: 54